ولالم وياءان فلم تثبت النون لذلك فعلى هذه تكون علامة الرفع
في نحو يغزوهان ضمة مقدرة في الميم واما في النصب ففتحة مقدرة واما
في الجزم فسكون الميم تقديرا حذف فَ قوله على لام الفعل وهو الحرف الذي
قبل الواو والالف او اليا وتلك الحركة مقدرة للتعذر يمنع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة قوله بالف وتا البا للسببية فذكر قوله مزيدتين لمن جعل
التوضيح فان جعلت البا للمصاحبة احتيج لذكر هذا القيد فان قيل الذي
جمع بالف وتا هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس جمع مونث سالم
فان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم
عليه تحصيل الحاصل والجواب ان ما واقعة على الجمع اي الجمع الذي
جمع اي تحققت جمعيته وحصلت بالالف والتا قوله وعلامة نصبه
الكسرة وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى الكسائي
سمعت لغاتهم بفتح التا قوله مزيدتين خرج بزيادة الالف نحو قضاة
وغزاة فان الالف فيهما منقلبة في الاول عن ياء وفي الثاني عن الواو والاصل
قضية وغزوة وخرج بزيادة التا نحو ابيات واصوات فان التا فيهما اصلية
فليس ذلك من جمع المونث قوله في الاسم الذي لا ينصرف اي لا ينون تنوين
تمكين بنا على ان الصرف هو تنوين التمكين كما هو راي المحققين ولما
سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة لانه لا يوجد بدونه
لكونهما اخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل وقيل
الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس
الجر تابعا في السقوط للتنوين قال ابو حيان وهذا اختلاف لا طايل تحته
قوله وهو ما اسم موصول بمعنى الذي او نكرة موصوفة بمعنى شيء
فالجملة صلة او صفة وما واقعة على اسم مفرد او جمع تكسير قوله في علتين
فرعيتين فان قلت لاي شيء احتيج في منع الاسم من الصرف لمشابهة
الفعل من جهتين وبني الاسم اذا اشبه الحرف من جهة واحدة فهلا
اكتفوا في منعه الصرف بعلة واحدة والجواب ان المشابهة للفعل فانها

قوية

قوية لكونها ذاتية فان قلت لم اعطي الاسم حكم الفعل فلم يعط الفعل   لمرجح
حكم الاسم مع ان المشابهة حاصلة بينهما والجواب ان الاسم تطفل على
الفعل فيما هو خاص به وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق
المناسبة بينهما فان قلت لم لم يبن الاسم لمشابهة الفعل مع ان الفعل   قف
مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فان الاسم لم يشبه الفعل لفظا
مع ضعف الفعل في البنا فان قلت فلم لم يعط الاسم بهذه المشابهة عمل
الفعل قلت لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول انتهى
من الشنواني قوله مختلفتين صفة ثانية لعلتين وقوله ترجع احداهما للفظ
الخ بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيدان هاتين العلتين ان
رجعتا للفظ فقط كاجمال او للمعنى كحايض او للفظ والمعنى من جهة
واحدة كدريهم صرف الاسم وبيان ذلك ان الاول فيه فرعية الجمع والتصغير
لفظا والثاني فيه فرعية التانيث والوصفية معنى والثالث فيه تصغير لفظه
وتصغير معناه المفيد للتحقير قوله تقوم مقام الفرعيتين اي في افادة الثقل
قوله وهو عند البصريين القايلين باشتقاق الفعل من المصدر وضمير هو
عايد على العلة الفرعية وذكره مراعاة للخبر وهو اشتقاقه ومراعاة
الخبر اولى من مراعاة المرجع ولو راعى المرجع لانث قوله وعند الكوفيين
القايلين باشتقاق المصدر من الفعل قوله كالمفرد الاولى حذف الكاف لانه
مفرد حقيقة لدلالته على شيء واحد وهو مجرد الذات واما دلالة بعض
الاسما المشتقة على الزمان فهي عارضة لا اعتداد بها وقد يجاب
عن المصنف بانه زاد الكاف لمشاكلة قوله في الفعل كالمركب قوله كالمركب الكاف
هذه في موقعها لان الفعل ليس مركبا حقيقة بل شبيه به في كونه
مدلوله الحدث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله مركبا كان كانه مركب
وتجرد بعض الافعال عن الزمان غير قادح لعروض ذلك التجرد قوله
وهي احتياج اي افتقار الفعل الى الفاعل ليتم الكلام والاحتياج
يرجع الى المعنى قوله ما يمتنع صرفه بعلة واحدة قدم هذا القسم لقلته